المجـالس المحلية في اليمـن
-دراسة في تطور التجربة الديمقراطية-

أ.م.د. غانم محمد رميض
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

المقدمـة

اهـتم البـاحثون بدراسـة التـاريخ السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي للـوطن العربـي، فضـلا عـن دراسـة الشخصـيات السياسـية التـي ادت ادوارا ايجابيـة كانـت ام سـلبية ، وفـي التـاريخ السياسـي، عنيـت دراسـاتهم بالتقلبـات السياسـية والحـروب والعلاقـات الخارجيـة لـهذا البلد ام ذاك ، الا انـها اغفلت دراسة التجارب الديمقراطية ، ولما كانت التجربة الديمقراطية في الوطن العربي لم تنضج بعد نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية ، فقد حاولت التصدي لهذا النوع من البحوث ، وتأتي اهميتة في انة يسلط الضوء على تطور تجربة المجالس المحلية في اليمن والظروف والملابسات التي مرت بها اليمن في تاريخها المعاصر ، ومما شجعني على الكتابة هو تواجدي في اليمن الشقيق عامي ٢٠٠٣ .٢٠٠٤ وقربي من المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع .

استعرض البحث الخلفية التاريخية للادارة المحلية في اليمن في العهد العثماني (١٨٧٦ .١٩١٨) ، والمحاولات العثمانية الاولى ، لانشاء مجالس محلية في الالوية والاقضية التي اطلق عليها مجالس الادارة .ثم تناول الادارة المحلية في اليمن في المراحل الاخيرة من الحكم الامامي (١٩١٨- ١٩٦٢) ، الذي اعتمد على التقاليد القبلية في ادارة شؤون البلاد . فعلى مستوى الادارة المركزية . على سبيل المثال . لاتوجد اجهزة بالمعنى المتعارف عليه وكان المسؤولون الاداريون يتفننون في اساليب الابتزاز والتنكيل بالاهالي وهؤلاء جميعا ماهم الا خدما للامام، هذا فضلا عن العزلة الخانقة التي شهدتها البلاد في حقبة الامامة الزيدية .

كما ناقش البحث تبلور مفهوم المجالس المحلية في العهد الجمهوري بعد قيام ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ والتي تعد نقطة تحول حقيقية في تاريخ اليمن المعاصر، حيث حاولت بناء الدعائم المهدمة في المجتمع اليمني. وشهد هذا العهد صدور الوثائق الدستورية والقانونية التي وضعت الركائز الاساسية لتجربة المشاركة الشعبية في الشأن المحلي ، ونجحت في التغلب على الكثير من الصعوبات ، وقد تتوجت تلك الجهود بصدور القانون

رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ ، وقيام الانتخابات المحلية عام ٢٠٠١ ، وانعقاد المؤتمر الاول للمجالس المحلية عام ٢٠٠٢.

اعتمد البحث على جملة من المصادر والمراجع اهمها :

المصادر الوثائقية التي صدرت من الجهات الرسمية والشعبية، خصوصا تلك التي اصدرتها وزارة الادارة المحلية ، والاتحاد التعاوني .

واستفاد البحث من بعض المراجع منها :

سيد مصطفى سالم ،تكوين اليمن الحديث . اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ .١٩٤٨، ط٤، القاهرة ١٩٩٣ .

فاروق عثمان اباظة ، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٦ .١٩١٨ ، الهيئة المصرية للكتاب ، الاسكندرية ١٩٨٦ .

وتأتي اهميتهما في انهما اعتمدا بدرجة كبيرة على المصادر الاصيلة ،ولا يمكن لاءي باحث في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر الا ان يرجع لهما . وكذلك مؤلفي **احمد محمد الحربي :**

***المجالس المحلية والتطوير التعاوني .**

***تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية .**

فقد اعتمدا على الوثائق الرسمية التي اصدرتها الحكومة اليمنية ، واستفاد البحث من مراجع اخرى لايعني عدم ذكرها التقليل من قيمتها العلمية ، كالمؤلفات والرسائل الجامعية والصحف .

واخير اقول اذا كان ليس من حقي الاشارة الى الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذا البحث فأن من واجبي ان اتقدم الى اليمن الشقيق والى اساتذة كلية الاداب والالسن في جامعة ذمار وطلبتها الذين غمرونا بالحب،والى موظفي المكتبات في جامعة صنعاء وذمار ،والى رئيس واعضاء المجلس المحلي في محافظة ذمار الذين قدموا المساعدة لنا في انجاز هذا البحث،ولهؤلاء جميعا مني كل الحب والتقدير.

الادارة المحلية في اليمن
نبذة تاريخية
(الادارة المحلية في العهد العثماني ١٨٧٢ – ١٩١٨)

فرضت الدولة العثمانية سيطرتها على اليمن في اعقاب زوال دولة المماليك في مصر وبلاد الشام عام ١٥١٦، عندما جهز العثمانيون أسطولاً حربياً في السويس لمواجهة الخطر البرتغالي[١] لسواحل شبه الجزيرة العربية ، واعادة الطريق التجاري الى مصر[٢]، وقد وصل الاسطول العثماني الى عدن عام ١٥٣٨ ، وبعد فشل مهمته في اقصاء البرتغاليين في المحيط الهندي ، ركز قائد الاسطول جهده للاستيلاء على اليمن، فدخل ميناء ((المخا)) ثم ميناء ((الصليف)) واستولى على مدينة ((زبيد))، واصبحت اليمن منذ ذلك التاريخ خاضعة للنفوذ العثماني . الا ان الثورات الداخلية التي قادها الائمة الزيديون المتعاقبون[٣] ادت الى زعزعة وجودهم و إقصائهم عن البلاد عام ١٦٣٥، وهي المدة التي اطلق عليها المؤرخون بالاحتلال العثماني الأول لليمن (١٥٣٨ – ١٦٣٥).

تمتعت اليمن بعد هذا التاريخ بالاستقلال قرابة قرنين تحت حكم الأئمة الزيديين ، والمشايخ والرؤساء المحليين ، الا ان النزاعات الداخلية ، وتنافس المشايخ والأئمة ادت الى اضعاف سلطة الامامة ، مما شجع دخول قوات محمد علي باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٩) الى اليمن . كما ان التدخل البريطاني مع اطراف اخرى أعاق مشروعاته هناك ، وأخرجت قواته عام ١٨٤٠[٤] .

حاول العثمانيون ملِء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين ، وأن يعيدوا لحكمهم ثقة الاهالي – الذين شهدوا ميزات الادارة المصرية – فأنزلوا قوة حربية في الحديدة عام ١٨٤٩، لاسترجاع سيطرتهم الفعلية هناك ، غير انهم لم يفلحوا في السيطرة على صنعاء ، بسبب المقاومة العنيفة فيها ، فتراجعت فلولهم المجهدة الى الحديدة ، وقرروا البقاء في تهامة بعيدين عن ثورات القبائل اليمنية ، على مقربة من مراكز التموين والامدادات في الحجاز ومصر . وظلوا هناك يترقبون الفرصة المناسبة للأنقضاض على صنعاء ، وبالفعل تحقق لهم ذلك عام ١٨٧٢[٥] .

كانت الدولة العثمانية قد وجهت سياستها لبسط نفوذها الفعلي على اليمن نتيجة فتح قناة السويس عام ١٨٦٩التي فرضت عليها التحكم بالمناطق المطلة على البحر الأحمر، وخصوصاً اليمن التي تتحكم بمضيق باب المندب . وقد تزامنت تلك التطورات

مع حركات الاصلاح والتجديد في الدولة العثمانية نفسها التي كان لها الاثر البالغ في اتباع تلك السياسة .

تمت هذه الاصلاحات على مرحلتين :

عرفت الاولى باسم ((التنظيمات)) في جميع الميادين الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ، واستمرت في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) ، وخلفه السلطان عبد العزيز (١٨٦١– ١٨٧٦) . وفي عهدهما حاول العثمانيون احتلال اليمن عام ١٨٤٩ ، واقامة حكمهم الثاني عام ١٨٧٢[٦].

أما الثانية فقد عرفت باسم ((المشروطية)) التي تجعل حكم السلطان مشروطاً بمراعاة القيود في ((القانون السياسي)) العثماني الصادر عام ١٨٧٦[٧]. وقد بدأت هذه المرحلة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩) ، واستمرت حتى اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣[٨] . الا ان هذه التنظيمات لم تطبق في ولايات الدولة العثمانية على نحو واحد من السرعة والشمول ، فكان تطبيقها بطيئاً في اليمن بعد احتلالها عام ١٨٧٦[٩] . مما ادى احتفاظها اليمن بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة امراءها المحليين ، الذين كانوا يتقلدون الرئاسة بالقاب عثمانية[١٠].

اصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٦٤ قانون الولايات ، وبموجبه قسمت الدولة الى ولايات ، تتألف من عدد من السناجق ((الألوية))، وهذه تتألف من عدد من الاقضية ، يتبعها من النواحي ، وكان على رأس الادارة في كل لواء ((متصرف))، والولاية على رأسها ((الوالي)) العثماني المعين بفرمان من الباب العالي ، يطلق عليه لقب ((الباشا))[١١] وقد خضعت اليمن لهذا القانون بالطبع . وكانت الدولة العثمانية تنشر سنوياً حولية رسمية اسمتها ((الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية)) بينت فيها تفاصيل التقسيمات الادارية ، واسماء رؤساء الموظفين في جميع الولايات والالوية والاقضية ، فضلا عن العاصمة ، وقد تبين من الحولية الرسمية العائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية – الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية ، ان ولاية اليمن تضم اربعة الوية هي : (صنعاء – الحديدة – عسير – تعز)[١٢] . وكان يحكم اليمن وال عثماني مقره صنعاء عاصمة الولاية ، يتبعه متصرفو الالوية الاربعة ، والمتصرف يمثل الوالي في حدود اللواء ، ويرجع اليه في مختلف القضايا . ويتبع المتصرفين قائمقامون للاقضية ، ويلي هؤلاء المديرون للنواحي . واشتمل كل لواء في ولاية اليمن على عدد من المدن ، فلواء صنعاء يضم مدن (حراز – حجة –

ذمار – يريم – رداع – عمران) ، بينما يضم لواء الحديدة مدن (زبيد – اللحية – الزيدية – ريمة – بيت الفقيه – باجل – ابي عريش) اما لواء عسير فضم مدن (ابها – قنفده) ، ولواء تعز مدن (اب – الحجرية – مخا – قحطبة) [١٣] . ومما تجدر الاشارة اليه هو ان هذه التقسيمات خضعت لتغيرات فرضتها حرب التحرير الوطنية ، وفي اواخر ايامهم حاول العثمانيون ادخال بعض الإصلاحات على وضع الادارة المحلية منها : انشاء مجالس محلية في الالوية والاقضية اطلقوا عليها اسم ((مجالس الادارة)) مهمتها تقديم بعض الخدمات ، والبت في قضايا المحليات ، وكان الوالي لا يتدخل – في الغالب – في الامور التي لها خاصية محلية ، وكان يختار لهذه المجالس صفوة القوم من العلماء واصحاب الشأن[١٤] .

وكان هناك مجلس الادارة في العاصمة صنعاء ايضاً، ويعرف بـ ((المجلس العمومي)) للولاية ، يرأسه الوالي بنفسه ، ويتألف من ثلاثين عضواً ، يتمتع بصلاحيات تقترب من صلاحيات المجالس النيابية ، ويمكن وصفه ببرلمان مصغر[١٥] . ويفتتح هذا المجلس في مواعيد محددة وبأحتفال شعبي ، يلقي فيه الوالي خطبة الافتتاح كما هو معمول به في البرلمانات ، ويوضح فيها ما قامت به حكومة الولاية في السنة المنصرمة، وكان لهذا المجلس – عدا السلطات التي يتمتع بها – ميزانية خاصة ، لها ابواب محددة في الانفاق ، وله ادارة نشيطة ، وسكرتارية عاملة طيلة السنة الحكومية. هذا عدا ما كان لولاية اليمن من نواب يمنيين مشهود لهم بالوطنية والكفاءة ، يمثلون الشعب اليمني في البرلمان العثماني ((مجلس المبعوثان)) يناقشون ويسألون من اجل مصلحة ابناء شعبهم [١٦] .

لذلك كله يوسعنا القول ان اليمن عرفت نظام الادارة المحلية في حقبة الحكم العثماني الثاني لليمن (١٨٧٢– ١٩١٨) على وجه التحديد ، وورثت بعض ملامحه في التقسيمات الادارية والمجالس المحلية في المراحل اللاحقة .

(الادارة المحلية في اليمن ١٩١٨-١٩٦٢)

انسحبت الدولة العثمانية من اليمن بأكمله عام ١٩١٩ في اعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨) ،وحصلت اليمن على استقلالها ، الذي صودق عليه واعترف به دوليا في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ،في اثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذي عقد في لوزان لتسوية المسائل المعلقة بين الدولة العثمانية والحلفاء ، مما منح الامام يحيى بن حميد الدين (١٩٠٤–١٩٤٨) – الذي لقب نفسه بالمتوكل – الحق في ملكية ما كان

لليمن من ممتلكات عثمانية [١٧] بعد جلاءهم عن البلاد اواخر سنة ١٩١٨.وهكذا انتهى الحكم العثماني في اليمن[١٨] ، وبدأت البلاد كدولة مستقلة تحت حكم الامامة الزيدية ،التي كان بوسعها ان تجني ثمار الاستقلال للارتقاء بالشعب اليمني، والحاقه بركب الحضارة الحديثة .

ورث الامام يحيى جملة من المشكلات الداخلية والخارجية [١٩]، ونظاماً ادارياً عثمانياً لم يتمكن من تطويره بما يؤدي لبناء دولة قوية وحديثة ، فهو بدلاً من ان يتجه لتطوير اجهزة الدولة ادارياً ، قام بأدخال بعض التعديلات الطفيفة التي تدعم نفوذه[٢٠]. وفي ظل الحكم الامامي الجديد استأثر المسؤولون في الادارة الامامية بالأوضاع، وعملوا على التفرقة بين الزيديين وفئات الشعب الاخرى ، واستحوذوا على المناصب الحكومية كلها [٢١] ، وأستعان الامام يحيى بعدد من الموظفين الذين كانوا في الادارة العثمانية من المدنيين والعسكريين الذين آثروا البقاء في اليمن والذين بلغ عددهم حوالي التسعمائة ، وذلك لخبرتهم في الامور الادارية ومن هؤلاء الوالي محمود نديم والقاضي راغب توفيق الذي تولى بعد ذلك الشؤون الخارجية للامام [٢٢] .

وعموما فقد اجمع الباحثون على ان الامام يحيى هو الحاكم المطلق للبلاد فتقول فريا ستارك Ferya Stark انه :

((كان يقبض على شؤون شعبه الروحية والدنيوية بين يديه،كما انه قاد جيوشهم في المعارك وارواحهم في لصلاة طوال جيلين،وانه كان يعني بأمورهم السياسية وحياتهم الخاصة وتجارتهم وملبسهم ورحلاتهم فوصلت يداه الى كل مكان ، وهو مقدس ، وخاصة في المناطق الجبلية من بلاده)) [٢٣].

فعلى مستوى الادارة المركزية ،لا توجد اجهزة بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما كانت مجرد مكاتب موروثة من العهد العثماني ، وتتألف من : مكتب المحاسبة المسؤول عن النواحي المالية وبالذات جباية زكاة والضرائب ومصروفات الدولة في الالوية والاقضية وتلخيصها وابلاغها اسبوعياً او يومياً للأمام نفسه . ومكتب المعارف الذي يشرف على دار العلوم كأعلى مراحل التعليم في البلاد ،فضلاً عن الأشراف على الكتاتيب . وكذلك مكتب البريد الذي ينظم ارسال البريد الحكومي على ظهور الخيل او الحمير الى المراكز الحكومية .

اما على مستوى الادارة المحلية الداخلية ، فقد بقيت كما كانت عليه في العهد العثماني – ما عدا بعض التعديلات الطفيفة –. فاللواء يتألف من عدد من الاقضية، وكل قضاء يتألف من عدد من النواحي ، وكل ناحية تتألف من عدد من العزل [٢٤]، والعزلة تتألف من عدد من القرى . ويتولى ادارة الوحدة الادارية شخص معين من الامام مباشرة وعلى النحو الاتي: على رأس اللواء امير يعينه الامام من بين افراد اسرته او من المقربين اليه [٢٥]، يعاونه قاضٍ يختص بالامور الشرعية ، وآمر مفرزة يختص بالقضايا العسكرية والامنية ، ومديران احدهما للمعارف واخر للمالية ، ومأموران احدهما للبريد والاخر للسلك [٢٦] . وفي القضاء يتولى الادارة فيه عامل مسؤول عن القضايا التنفيذية ، وقاض للقضايا الشرعية ، وضابط مسؤول عن القضايا الامنية، وكذلك الحال في النواحي .وهذا التقسيم في حقيقته تقسيماً شكلياً ، يفتقر لأبسط المقومات القانونية من قوانين ونظم ولوائح . فكل القوانين والانظمة كانت عبارة عن توجيهات يصدرها امير اللواء لعامل القضاء والناحية بموافقة الامام . وغالباً ما كان عامل القضاء او الناحية على اتصال مباشر بالامام برقياً . وصفوة القول ان العاملين في الوحدات الادارية جميعهم يعدون انفسهم خدماً للامام ، وكل موظف معين من الامام اذا اراد البقاء في وظيفته ، كان عليه ان يضاعف من دخل الواجبات والضرائب ، وكان له مقابل ذلك الصلاحيات المطلقة بما في ذلك الحبس ونهب الممتلكات . ولهذا كان المسؤولون الاداريون يتفننون في اساليب الابتزاز والكيد بالأهالي والتنكيل بهم تحت مبررات واهية ، في مقدمتها خروج المواطن عن طاعة الامام [٢٧] وهؤلاء جميعا مسؤولون امام (جلالة) الامام والدهم، وهم يقلدون (جلالته) في مظهره ، وطريقة تعاملهم مع الاهالي، وحتى في اصدار الرسائل والاوامر والجباية ومقابلة المواطنين[٢٨].

ولم يحدث ان قام الامام بالاستئناس برأي الشعب في شؤون البلاد المختلفة ، الا في الظروف التي لا يريد فيها ان يتحمل المسؤولية بمفرده . وفي مثل هذه الحالة كان الامام يجمع مجلساً من الوجهاء والعلماء ، لكي يبحثوا الموقف من جوانبه المختلفة، ويشترك هؤلاء معه في تحمل المسؤولية . فالامام– على سبيل المثال– لم يؤثر عنه ان جمع مجلساً لبحث شؤون الدولة الا عند الانسحاب من الضالع عندما طلب الانكليز منه ذلك[٢٩]، حتى لا يتحمل بمفرده مسؤولية جلاء قواته من تلك المنطقة ، التي اصبحت مرتعاً للنفوذ البريطاني . ومعنى ذلك كله هو ان الحكومة هي الامام ، والامام هو

الحكومة ، وكان من العبث العثور على وزارات على نحو الدواوين المعروفة بدرجاتها الوظيفية [٣٠].

ويعتمد الامام في ادارة شؤون البلاد على التقاليد القبلية والدينية في الدرجة الاولى، اذ تمسك بالالقاب الاسلامية الفخمة ، التي انتشرت العصور الاسلامية المختلفة، وخصوصاً عصور التأخر مثل ((القاضي العلامة)) و ((الفقيه الفهامة)) وغيرها. وكذلك الحال بالنسبة للنظم المالية والادارية ،فقد ابقى الامام الالقاب القديمة لموظفيه، فكان حكام الولايات يلقبون بـ((العمال)) وحرص على لفظ ((الزكاة)) واستخدم لفظ ((بيت المال))[٣١].

وكان من ابرز مظاهر العسف التي عانى منها الشعب اليمني في عهد الامام، اتخاذه من ((نظام الرهائن)) الركيزة الاساسية لاستقرار سلطته [٣٢] ، ويهدف هذا النظام الى قمع حركات المعارضة من القبائل وخصوصاً في المناطق الشافعية ، فعلى هؤلاء المشايخ ان يبعثوا ابنائهم رهائن لأظهار الولاء والطاعة ، وكانت السجون هي المقر الطبيعي لهم ، ويعيشون على نفقة قبائلهم [٣٣] ، وقد بلغ عدد الرهائن الذي احتفظ الامام بهم في سنة ١٩٣٤- وهي السنة التي اندلعت فيها الحرب اليمنية السعودية – اكثر من٣٠ الف رهينة[٣٤].

كان من الطبيعي والاوضاع تسير على هذا المنوال ان تتنامى النقمة الشعبية، وتقوم المعارضة بتنظيم صفوفها للأطاحة بهذا النظام المستبد المتخلف ، فقامت الحركة الوطنية بمحاولات عدة منذ سنة ١٩٣٦ ، وتتوجت بالثورة الدستورية اليمنية الاولى عام ١٩٤٨ التي كان هدفها احداث تغيرات جوهرية في اجهزة الحكم السياسية والادارية، ونص ميثاقها المقدس [٣٥] في مادتها (٣١) بشأن الادارة المحلية :

((يجب تأسيس مجالس للالوية والبلديات على نحو ماهو موجود في البلدان العربية))[٣٦] .

الا ان هذه الثورة اجهضت بعد ثلاثة اسابيع فقط من اندلاعها ، وكان الامام احد ضحايا احداثها الدامية ، وبقيت اسرة بيت حميد الدين في الحكم بعد تنصيب ولي العهد احمد بن يحيى اماماً للبلاد ، لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ اليمن المعاصر تميزت بالقهر والاذلال والعسف للشعب اليمني دامت حوالي اربعة عشر عاماً امتدت حتى عام ١٩٦٢ .

وكان الامام احمد قد كلف في عهد والده برئاسة لجنة لإدخال الاصلاحات على نظام حكم ابيه ، وخرجت اللجنة بتوصيات من بينها تأليف مجلس سياسي لدراسة

الاوضاع الداخلية للبلاد ، وهي التوصيات التي لم يستفد منها والده ، وبعد ان نصب اماماً ضرب تلك التوصيات – التي اقرها بنفسه – عرض الحائط ، وطوال ١٤ عاماً لم يحاول الامام احمد ان يجري أي تطوير في الاجهزة الادارية والتمثيلية ، بل زاد امعاناً في قهر الشعب ، وحول الاجهزة الحكومية الى اداة لتنفيذ مصالحه الشخصية فقط .

وعلى صعيد الادارة المحلية احتفظ الامام احمد بكل ما ورثه عن النظام العثماني، وما تركه له نظام ابيه الامام يحيى من تقاليد ادارية مفرطة في البدائية والتسلط، وقد احدث تعديلاً طفيفاً بأن اضاف لوائين هما : ((لواء رداع)) و ((لواء البيضاء))، وشهدت الادارة عموماً المزيد من التدهور في عهده [٣٧] .

وخلاصة القول ان هذا الاستعراض يسلط لنا الضوء الكافي الذي يؤكد ان الحكم العثماني في اليمن – على الرغم من السلبيات الكثيرة التي رفقته ، واشارات النقد والتجريح التي دونها اغلب الباحثين العرب في دراستهم لأوضاع الوطن العربي في حقبة الهيمنة العثمانية – كانت ارفق باليمنيين ، من الادارة الامامية نفسها التي اعادت الى الاذهان حكم القرون الوسطى . فلا يستطيع احد نكران ان الاتراك ادخلوا بعض الاصلاحات الحديثة كأنشاء المدارس والمستشفيات ، واقامة دور العبادة،وحاولوا ادخال بعض الصناعات الحديثة، وادخلوا نظام التلغراف والتلفون ، لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بالثورات الداخلية ، وكان بعض الولاة المصلحين يحاولون دفع البلاد للامام ، لكنهم كانوا يتهمون بالخروج عن الدين ، وكان نظام الدولة على الاقل يسير من الناحية الشكلية على نظام حكومي معالمة معروفة [٣٨].

(العهد الجمهوري وتبلور مفهوم المجالس المحلية)

تعد ثورة ٢٦ ايلول علامة فارقة في تاريخ اليمن المعاصر، خاتمة تاريخية لحقبة من العزلة الخانقة، والقيود المتراكمة، والعسف والتخلف ، وبدايةعهد جديد من النهوض والانفتاح والتقدم.

أعلنت الثورة صبيحة اليوم الاول لاندلاعها في بيانها الاول :إلغاء نظام الامامة وإقامة النظام الجمهوري، وأصدرت قيادة الثورة سلسلة من القرارات التي تهدف الى تقويض نظام الامامة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ، فعملت على:[٣٩]

- إلغاء الفروق القبلية والدينية والمذهبية والمساواة التامة بين أبناء البلاد.
- إلغاء نظام الرهائن كقاعدة من قواعد الضغط السياسي على المجتمع .
- إلغاء نظام الرق وتحرير من تم أستعبادهم أبان نظام حكم الامامة.

- الوقوف بوجه التعسف الاداري ومعاقبة المرتشين والمفسدين بالشأن العام.
- مواكبة التطور ومحاربة مظاهر التخلف ،وكافة الظواهر الضارة في المجتمع .

وفي إطار التركة الثقيلة كان على الثورة أن تولي أهمية كبيرة لبناء أجهزة الدولة ومؤسساتها ،ووضع الاسس والركائز والقواعد المنظمة لعملية البناء، فأصدرت عددا من القوانين والانظمة واللوائح والقرارات التي تعبر عن ملامح العهد الجديد منها:

- إصدار أول دستور مؤقت للبلاد سنة ١٩٦٣ ، تلته دساتير دائمة ومؤقتة [٤٠].
- صدور أول قرار جمهوري بتشكيل مجلس الرئاسة سنة ١٩٦٣ الذي يضم ١٨ شخصية سياسية بارزة.
- صدور قرار جمهوري بتشكيل السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء) لاول مرة في تاريخ البلاد .
- صدور أكثر من عشرين قانونا بقرارات جمهورية تنظم شؤون الدولة وتعمل على إرساء البناء الهيكلي للادارة الحكومية [٤١].

وبما أن دراستنا تنصب حول موضوع الادارة المحلية والمشاركة الشعبية في الشأن المحلي، فأن من المنطقي الاعتماد على الوثائق الرسمية المتمثلة في الوثائق الدستورية ومجموعة القوانين والانظمة والبيانات الحكومية التي تناولت هذا الموضوع .

أشار البيان الاول للثورة الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة بوضوح الى أهدافها بـ **((القضاء على الحكم الفردي المطلق ... وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الاجتماعية لدولة تمثل الشعب ، وتحقق مطالبه السياسية العامه))**[٤٢] .

كما ان الوثائق الدستورية حملت في ثناياها نصوصا مسهبة وواضحة تخص التطورات الادارية ، فقد جاء في المادة ١٣٨ من الدستور الدائم لعام ١٩٦٤ ما ياتي: **((تقسم الجمهورية العربية اليمنية الى وحدات ادارية ، ويكون كل منها او بعضها الشخصيةالاعتيادية وفقاً للقانون))** وفي المادة ١٣٩ فيه ورد ما نص: **((تختص الهيئات الممثلة للوحدات الادارية في كل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها ان تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية))** ومثل هذه الصلاحيات لم تألفها البلاد سابقاً .

وجاء في المادة (٣٥) من الدستور المؤقت الثاني عام ١٩٦٥ ما ياتي:

((**تقسم الدولة الى وحدات ادارية ، ويعاد تنظيم الوحدات الحالية حسب ظروف المناطق طبقاً للمصالح العامة ...**)) وفي المادة (٣٦) منه ورد ما نصه : ((**يعمل مجلس الوزراء طبقا للقانون على تهيئة الوحدات الادارية وتدريبها على ممارسة الحكم المحلي**)) وهو امر جديد في التنظيم الاداري في اليمن .

كما تضمنت الدساتير اللاحقة مواد مماثله للماد التي وردت في الدساتير السابقة فقد تضمن الدستور الدائم الثاني لعام ١٩٧٠ في المادة ١١٠ منه ما يأتي :

((**يكون للوحدات الادارية مجالس محلية ، تمارس فيها شؤون المنطقة بطريقة ديمقراطية وفقاً للقانون**)) ويعد هذا النص تطوراً دستورياً جديداً بسبب انه أشار بوضوح إلى (المجالس المحلية).

كما ان الحكومات المتعاقبة اصدرت عدداً من القوانين واللوائح المنظمة للادارة المحلية ، اشارت في معظمها الى الاهتمام بالمجالس المحلية والمشاريع الاهلية، واعادت النظر في التقسيمات الادارية بما يسهل توفير الخدمات ويحقق النمو في المجتمع اليمني [٤٣].

بحيث اصبحت الجمهورية العربية اليمنية تتألف من ثمانية الوية يتبعها عدد من القضوات (الاقضية) والنواحي والعزل والقرى والجدول الاتي يبين اعدادها بالتفصيل[٤٤] .

التركيب الاداري لليمن سنة ١٩٦٢

ت	اللواء	عددالقضوات (الاقضية)	عدد النواحي	عدد العزل	عدد القرى
١	صنعاء	٩	٣٩	٤٨٤	٤٨٠٧
٢	إب	٦	١٣	٢٦٧	٢٥٣٣
٣	تعز	٤	١٤	٢١٨	١٩٨٥
٤	صعده	٥	٩	٨١	٩٦٣
٥	ذمار	٤	٩	٢٩٥	٩٠٣
٦	الحديده	٧	١٨	١١١	١٥١٣
٧	حجه	٤	٢٢	١٥٢	١٠٦٣
٨	البيضاء	٢	٩	٩٩	٣١٠
المجموع		٤١	١٣٣	١٧٠٧	١٤٠٧٧

كما تم استحداث ((وزارة الادارة المحلية)) [٤٥] التي تشرف على شؤون الالوية.

لم يستمر الوضع الاداري هكذا ، اذ اعيد النظر فيه مرة اخرى فضلا عن اجراء بعض التحويرات وابدال تسمية ((اللواء)) بـ ((المحافظة)) واضافة محافظتي (الحويت – مأرب) واستحدثت دائرة جديدة اطلق عليها اسم ((مكتب شؤون المحافظات والنواحي)) ترتبط مباشرةً بديوان رئاسة مجلس الوزراء[٤٦] .

وفي تطور لاحق تم الغاء مرتبة ((الاقضية)) في التركيب الاداري الجديد في الجمهورية العربية اليمنية ، وتبعاً لذلك اصبح مكوناً من عشرة محافظات يتبعها عدد من النواحي والعزل والقرى والمحلات كما يوضحها الجدول الآتي : [٤٧]

ت	المحافظة	ناحية	عزلة	قرية	محلة
١	صنعاء	٣٣	٢٩٢	٣٧٠٧	٧٢٥٨
٢	الحديدة	١٨	١٠٦	١٩٥٢	٤٣٩
٣	تعز	١٨	٢٦٨	١٦٦٦	٤٣٠٧
٤	صعدة	١٢	١١٠	١٥٤٦	٩٧
٥	حجه	٣١	١٧٢	١٩٢٩	٦٣٢٥
٦	ذمار	٩	٣١١	١٩٩٥	٢٥٩٧

٧	إب	٢٠	٢٦١	٢٥٥٩	٣٢٠٨
٨	البيضاء	١٠	٦٨	٧٢٩	٨٤٧
٩	الحويت	٧	١٣٤	١٤١٥	١٤٥٤
١٠	مأرب	٤	٢٥	٣٥٣	٣٦٤
المجموع		١٦٢	١٧٤٧	١٧٨٥١	٢٦٨٩٦

ويدير المحافظة ((المحافظ)) والناحية ((مدير الناحية)) اما العزلة فيشرف عليها ((شيخ القبيلة)) في حين يشرف على القرية ((شيخ القرية)) ويعرف بالعامل[٤٨].

شهدت المدة من (١٩٦٢-١٩٨٠) قيام عدد من انواع المجالس المحلية والهيئات التعاونية اهمها:-

١-مجالس الالوية والاقضية والنواحي لسنة ١٩٦٥ .

٢-الهيئات الادارية والتعاونية لسنة ١٩٧٥ .

٣-مجالس التنسيق التعاوني في محافظات الجمهورية .

٤-مجالس المحافظات والنواحي لسنة ١٩٧٦ .

٥-المجالس المحلية البلدية لسنة ١٩٧٨ .

٦-مجالس الالوية والنواحي لسنة ١٩٨٠ . [٤٩]

وقد حققت هذه الهيئات والمجالس المحلية الفتية قدرا مقبولاً في انجاز المشاريع الزراعية والخدمية . وبفعل هذا النجاح صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥ الخاص(بالمجالس المحلية للتطوير التعاوني) واجريت الانتخابات العامة فتألف (٢٠٦) مجلس محلي في (٢٠٦) وحدة ادارية في عموم الجمهورية . ونجحت هذه المجالس في تلبية الحاجات الاساسية في مجال الخدمات والتعليم والصحة ومشاريع مياه الشرب والطرق. [٥٠]

كان لهذه المجالس اهمية كبيرة في زيادة الخبرة واستيعاب متطلبات العمل الشعبي في المناطق ، كما انها ولدت وعياً وطنياً عاماً لدى المواطنين بضرورة المساهمة الايجابية في عملية التنمية ، واهمية ممارسة حقهم الانتخابي في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية . وظلت هذه الهيئات والمجالس المحلية حتى عام ١٩٩٠ حيث توقفت اعمالها في اثناء المفاوضات والتوقيع على اتفاقية الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي لليمن[٥١].

وكان من بين بنود اتفاقية الوحدة هو قيام المجالس المحلية ، ولكن بسبب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية بين شطري البلاد ، والخلافات التي حدثت في صفوف القيادات السياسية وقيام الحرب تأخر قيام هذه المجالس ، لكنها كانت تخضع للدراسة من قبل المختصين والمهتمين طوال هذه المدة حتى صدر القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ وقيام الانتخابات العامة لاعضاء تلك المجالس عام ٢٠٠١ . [٥٢]

(قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠) وانعقاد المؤتمر الاول سنة ٢٠٠٢

اصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية ،ويعد هذا القانون تتويجا لكل الجهود المبذوله خلال الحقبة السابقة كونه وضع الاساس التشريعي والقانوني للانتقال الى نظام السلطة المحلية القائم على مبدأ اللامركزية والمشاركة الشعبية، والذي يمكن المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري في السلطه من خلال مجالس محلية منتخبة ديمقراطيا ، والاشراف والرقابة على الاجهزة التنفيذية ، والمشاركة في تسيير وأدارة الشؤون العامة،والاستفادة من الموارد ،وتطوير المجتمعات المحلية ، مما يفتح الابواب امام تضافر الجهود الشعبية والرسمية في عملية البناء والتنمية على المستويين المحلي والوطني.

ومما يسجل لهذا القانون إنه لم يكن تقليدا لتجارب مماثلة في دول اخرى او نقلا حرفيا عنها ، وانما جاء ملامسا لاحتياجات ومتطلبات الواقع اليمني ، وجاء بعد مناقشات معمقة ومداولات مطولة من قبل المعنيين في الجهات الرسمية والشعبية . وهو خلاصة لتجارب سابقة في مجال الادارة والتنمية المحلية قامت على المستويين الرسمي والشعبي في شطري اليمن قبل الوحدة . وقد استفاد . البحد بعيد . من تجربة المجالس المحلية للتطوير التعاوني في اليمن الشمالي (سابقا) وتجربة مجالس الشعب في جنوبه والمجالس البلدية وغيرها من التجارب والمحاولات السابقة[٥٣].

*القانون رقم (٤) لسنة٢٠٠٠ :

تألف القانون من ابواب تسعه ، تناولت التسمية والتعاريف والمبادىء الاساسية، وتتألف السلطة المحلية بموجب هذا القانون من رئيس الوحدة الادارية والمجلس المحلي والاجهزة التنفيذية للوحدة الادارية التي تعبر عن سلطة الوحدة الادارية ، ويقوم نظام السلطة المحلية طبقا لاحكام هذا القانون على مبدأ اللامركزية الاداريه والمالية، وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وادارة الشأن المحلي في المجالات كافة، واقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الادارية والرقابة والاشراف على الاجهزة التنفيذية

للسلطة المحلية ومسائلتها ومحاسبتها (٥٤) ويعد ذلك تطورا مهما في الحياة الديمقراطية في البلاد .

كما تم تقسيم اراضي الجمهورية الى وحدات ادارية، بناء على دراسات علمية أخذت بنظر الاعتبار العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل من تلك الوحدات(٥٥)، ويقوم في كل وحدة ادارية مجلس محلي منتخب ، واشار الباب الاول عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب والمجالس المحلية. وحدد مدة دورة المجالس المحلية بأربع سنوات شمسية(٥٦) .

وتطرق الباب الثاني الى: السلطة المحلية في المحافظة، وبموجبه يتألف المجلس المحلي في المحافظة بما لايقل عن (١٥) عضوا بما فيهم رئيس المجلس. وتمثل المديريات التابعة للمحافظة تمثيلا متساويا بواقع عضو واحدعن كل منها. ويكون مقر المجلس المحلي في عاصمة المحافظة.

يتولى مجلس المحافظة دراسة واقرار مشروعات الخطط الشاملة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها، كما يقوم بالتوجيه والاشراف والرقابة على اعمال المجالس المحلية للمديريات والاجهزة التنفيذية للمحافظة . وتضمن هذا الباب ايضا توزيع المسؤوليات وتشكيل اللجان وواجبات الاجهزة التنفيذية وعلاقتها بالمجالس المحلية في المحافظات(٥٧). ويتضح من ذلك كله ان المجالس المحلية تقوم بالفعل برسم السياسات المحلية في الشؤون المختلفة والاشراف على تنفيذها .ولم يكن شخوصها دمى باهتة بيد الحكومة. وذلك يؤكد المشاركة الشعبية على نحو لم يكن مألوفا في الحياة السياسية في اليمن في الحقب السابقة .

واستعرض الباب الثالث من هذا القانون: السلطة المحلية في المديرية وتشكيلاتها ومهماتها والصلاحيات المناطة بها ، وهي تتطابق الى حد كبير مع ماتضمنه الباب الثاني الذي اختص بمجالس المحافظات (٥٨) .

وأشار الباب الرابع الى: الاحكام المشتركة للمجالس المحلية، وهي الشروط الواجب توافرها في المرشحين وحقوق وواجبات اعضاء المجالس المحلية ، والضوابط التي تحكم بقاء العضو في عضوية المجلس . ومما يستحق الذكر في هذا الباب هو: منع المجالس المحلية من التعاقد (بالذات) او (بالواسطة) مع اعضاء المجالس المحليةفي تنفيذ

اعمال المقاولات [٥٩]. وهذا من شأنه . حسب اعتقادي . حماية اعضاء تلك المجالس من الانزلاق في مهاوي المغريات المادية ، والانصراف لاداء مهامهم الوطنية بطريقة نزيهه.

وتناول الباب الخامس : الموارد المالية للوحدات الادارية من حيث مصادرها وطريقة توزيعها[٦٠] . في حين عالج الباب السادس الخطط والموازنات السنوية لكل وحدة ادارية التي تعد من قبل المجالس المحلية ، وترفع للمحافظة بعد اقرارها، واللجان المشكلة لهذا الغرض ، والصلاحيات المالية للمجالس المحلية. [٦١]

وتحدث الباب السابع عن الدور الرقابي للمجالس المحلية على الاجهزة التنفيذية للوحدات الادارية على اختلاف مستوياتها [٦٢].

وتناول الباب الثامن : الحالات التي تخول رئيس الجمهورية حل المجالس المحلية، واشارت المادة (١٤٩) منه بوضوح الى عدم جواز ((حل المجالس المحلية باجراء شامل الا بقانون ، كما لايجوز حل المجلس المحلي اثناء دورته الانتخابية مرتين لسبب واحد))[٦٣].

واشار الباب التاسع والاخير من هذا القانون الى : احكام ختامية وانتقالية تطرقت للجان الانتخابية ومهماتها ، واللجان المركزية التي تتولى الانتقال الى نظام السلطة المحلية، والمؤتمرات السنويةلتلك المجالس ، والقواعد القانونية التي تنظم الشؤون المالية للوحدات الادارية ، والعلاقة بين المجالس المحلية والاجهزة التنفيذية المركزية [٦٤].

واذا ادركنا ان تجربة المجالس المحلية تعني في النهاية حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق ممثليه المنتخبين ، فأن هذا المفهوم ينبغي ان لاينصرف بنا بعيدا عن فكرة، تنمية المجتمع التي تقوم على حشد الجهودالشعبية والحكومية وتنظيمها لتحقيق الاهداف المقصوده ، وهو الامر الذي لم يغفله القانون المذكور ، وقد وردت اشارات واضحة لذلك في ثناياه .

وعلى اثر صدور هذا القانون ، صدر القرار الجمهوري رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٠٠ بشأن **اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية** التي تناولت في أبوابها الإحدى عشرة سبل التمهيد والتهيئة للانتقال إلى نظام السلطة المحلية وتحديد اختصاصاتها [٦٥] وتمثل هذه اللائحة الإجراءات التطبيقية لقانون السلطة المحلية الأنف الذكر.

بعد صدور قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية جرت في ٢٠ شباط ٢٠٠١ الانتخابات المحلية في جميع محافظات ومديريات الجمهورية بطريقة حرة ومباشره، وقامت

المجالس المحلية المنتخبة بممارسة مهامها . وبعد مرور أكثر من عام اصدر رئيس الوزراء (عبد القادر باجمال) قرارا برقم (٣٨٦) لسنة ٢٠٠٢ لعقد المؤتمر السنوي الأول للمجالس المحلية ، بغية الوقوف أمام هذه التجربة اليافعة وتقييمها موضوعيا وعلميا . وبموجب هذا القرار قامت وزاره الإدارة المحلية بالتحضير والإعداد للمؤتمر الذي عقد في الفترة ١٣-١٦ مايس ٢٠٠٢ في قاعة الشوكاني في العاصمة صنعاء تحت شعار:

((الحوار المركزي المحلي لتعزيز نظام السلطة المحليـة))[٦٦]

حضر المؤتمر طبقا لأحكام المادة (١٦١) من قانون على :

(أولا): من أجهزة السلطة المركزية : (رئيس وأعضاء مجلس الوزراء – رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – محافظ البنك المركزي – عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية – رئيس دائرة السلطات المحلية بمكتب رئاسة الوزراء . رئيس الجهاز المركزي للإحصاء . رئيس مصلحة الضرائب . رئيس مصلحة الكمارك _ رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني . رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية . رئيس مصلحة المساحة والسجل العقاري . رئيس مصلحة أراضي وعقارات الدولة _رئيس مصلحة شؤون القبائل . رئيس هيئة الموارد المائية . رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية رئيس الهيئة العامة للبيئة _رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف . رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية _ رئيس الهيئة العامة لرعاية اسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية . رئيس مجلس أدارة الخطوط الجوية اليمنية . رئيس المؤسسة العامة للنقل البري _ رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي . المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية _ المدير التنفيذي لصندوق رعاية النشئ والشباب والرياضة . المدير التنفيذي لصندوق صيانة الطرق . المدير التنفيذي لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي . مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي _ مدير المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية مدير عام الشركة اليمنية العامة لتوزيع المنتجات النفطية (شركة نفط) . مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء . مدير عام المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم والأسماك _ مدير عام المرور . مدير عام الأشغال العامة .

(ثانيا): من اجهزة السلطة المحلية : (محافظو المحافظات . امناء عموم المجالس المحلية للمحافظات . رؤساء اللجان المتخصصة للمجالس المحلية للمحافظات . مديرو عموم المديريات . امناء المجالس المحلية للمديريات) [٦٧]. وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر المذكور (٨٨٠) شخصا مثلوا الجهات والمحافظات المبينة في الجدول الاتي[٦٨] :

الجهة . المحافظة	عدد الاعضاء
الوزراء	٣٥
رؤساء الاجهزة المركزية	٣٢
امانة العاصمة	١٦
محافظة حضرموت	٦٥
محافظة شبوة	٣٨
محافظة ابين	٢٧
= تعز	٥١
= اب	٤٥
= صعدة	٣٤
= المهره	٢٣
= الحديدة	٥٧
= البيضاء	٤٣
= الجوف	٢٨
= الضالع	٢٢
= حجة	٦٧
= عدن	٢١
= مأرب	٢٨
= ذمار	٢٩
= صنعاء	٤٧
= لحج	٣٥
= المحويت	٢٣
= عمران	٤٢
المجموع	٨٠٨

وهذه البيانات والمعلومات تؤكد ان تجربة المجالس المحلية في اليمن حظيت برعاية كبيرة من الحكومة اليمنية، وان الشخصيات التي شاركت في المؤتمر تمثل معظم شرائح المجتمع في عموم الجمهورية، اضافة لحضور جميع الجهات التنفيذية في الدولة، وهي مما لاشك فيه خطوات سليمة لبناء تجربة ديمقراطية على وفق اسس سليمة.

وضع المؤتمر هدفا مركزيا له هو: **(بحث وتقييم نظام السلطة المحلية وتطبيقاته وسبل دعمه وتطويره)**. وتشكلت لجان الاعداد والتحضير لانعقاد المؤتمر السنوي الاول للمجالس المحلية على الوجه الاتي :١- **لجنة التقرير العام ٢- لجنة السكرتارية ٣-**

لجنة الاستقبال ٤- اللجنة الاعلامية ٥- اللجنة المالية .[٦٩] وناقش المؤتمر على مدى اربعة ايام اربعة محاور هي :

- نظام السلطة المحلية (ورقة عمل وزارة الادارة المحلية).
- نظام اعداد وتنفيذ الموازنات وتطوير اساليب التخطيط في ظل نظام السلطة المحلية (ورقة عمل وزارتي المالية والتخطيط).
- الموارد المالية للوحدات الادارية (ورقة عمل وزارة الادارة المحلية).
- الادارة والتشريع – تطوير البنية التشريعية للدولة في ظل نظام السلطة المحلية– (ورقة عمل وزارة الخدمة المدنية والتامينات).[٧٠]

وبعد مناقشات مستفيضة لتلك المحاور صدر البيان الختامي الذي اتخذ سلسلة من القرارات والتوصيات، اكدت على: وجوب الالتزام محليا ومركزيا بقانون السلطة المحلية واللوائح المنفذه له، وتقديم الدعم المركزي لها ، وتعزيز مواردها المالية وعدم التجاوز على الصلاحيات التي كفلها لها القانون . والتاكيد على قيامها بوضع وتنفيذ البرامج الخاصة بتوعية المواطنين بنظام السلطة المحلية، وتبادل الافكارمعهم حول الهموم المشتركة. والزام الحكومة بتبني سياسات وخطط واضحة ومعلنه للوفاء بمتطلبات تطبيق نظام السلطة المحلية في الوحات الادارية . هذا فضلا القرارات والتوصيات التي تعنى بالجوانب المالية والادارية والتعبوية.[٧١]

ولابد لنا في نهاية البحث من وقفة نقدية لهذه التجربة ، والتي تقوم بالدرجة الاساس على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وادارة الشان المحلي في المجالات المختلفة، وقد اثرنا ان لاترتكز هذه الوقفة على المصادر الوثائقية والمؤلفات فحسب، حيث ان دراسات من هذا النوعلابد ان تعتمد على الواقع ، فرجعنا الى الميدان واتصلنا ببعض الذين شاركوا بالفعل في هذه التجربة من اعضاء المجالس المحلية كونهم موردا مهما من موارد هذه الدراسة.

اثبتت المرحلة المنصرمة من عمر هذه التجربة ان العديد من المجالس المحلية في المحافظات والمديريات اثبتت قدرتها على ملامسة الواقع على نحو مقبول. وهي ـ حسب اعتقادي . لغايةانعقاد المؤتمر الاول تعد مرحلة انتقالية لتجربة السلطة المحلية في اليمن نقلت التجربة من وضع تجريبي نتوقع ان تعتريه العديد من العراقيل ونقاط الضعف نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية.ومن هذه العراقيل على سبيل المثال لا الحصر:

- ضعف ومحدودية الوعي الشعبي بالتجارب الديمقراطية.
- ضعف اداء الكثير من اعضاء المجالس المحلية وعدم استيعابهم لابعاد تجربة ديمقراطية من هذا النوع ، بسبب نقص الكفاءة والتعليم مما يضعف ادائهم في عمليات الرقابة والاشراف والمحاسبة .[٧٢]
- انصراف البعض لتحقيق المكاسب الشخصية مستغلين مواقعهم في المجالس المحلية .
- انحياز بعض اعضاء المجالس في توزيع المشاريع في الوحدة الادارية لصالح منطقة او فئة بعينها ، دون اخذ المصلحة العامة بنظر الاعتبار .
- غياب اعضاء المجالس المحلية عن حضور اجتماعات الدورية المقررة ، فضلا عن الخلافات التي تحدث بين اعضاء المجلس المحلي انفسهم لاسباب ضيقة .[٧٣]
- الاختلاف في وجهات النظر وضعف التنسيق بين المجالس المحلية من جهة والاجهزة التنفيذية من جهة اخرى، وتورط بعض اعضاء المجالس المحلية في عمليات الفساد الاداري الذي تشهده الاجهزة التنفيذية في اليمن .
- غياب الدورات التدريبية والتأهيلية لتطوير اداء اعضاء المجالس المحلية.[٧٤]

الا اننا وفي ضوء المعطيات الواقعية نستطيع ان نقرر ان المجالس المحلية المنتخبة تمثل احد درجات التطور النوعي للمنهج الديمقراطي، وهي خطوة لترسيخ وتوسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار ، ومحصلة طبيعية لتطور الوعي والممارسة المؤسسية الديمقراطية وثمرة لجهود مضنية استمرت سنوات عدة سبقتها محاولات كثيرة في التشريع والممارسة والدراسات حول السلطة المحلية، حتى تم الوصول الى القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ بشكله الحالي.

الخاتمـــة

شهدت اليمن في عهد الاحتلال العثماني الثاني (١٨٧٦-١٩١٨) محاولات بطيئة لتنظيم الادارة المحلية منها : انشاء مجالس محلية في الالوية والاقضية اطلق عليها((مجالس الادارة)) مهمتها تقديم الخدمات والبت في القضايا التي تخص الشؤون المحلية، وكانت تلك المحاولات انعكاسا للاصلاحات التي حدثت في الدولة العثمانية نفسها، وبعد انسحاب الدولة العثمانية من اليمن في اعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الاولى، بدأت اليمن كدولة مستقلة تحت حكم الامامة الزيدية . وبدلا من ان تتجه الادارة الامامية لتطوير اجهزة الدولة اداريا ،قامت بأجراء بعض التعديلات الطفيفة التي تعزز

نفوذ الائمة الزيديين ، واستعان الامام يحيى بن حميد الدين بعدد من الموظفين العثمانيين من المدنيين والعسكريين الذين اثروا البقاء في اليمن ، وكانت لا توجد اجهزة ادارية مركزية بالمعنى المتعارف عليه، ويمكن القول ان اليمن كانت افضل حالا في عهد الادارة العثمانية ، من الادارة الامامية نفسها. الا ان قيام ثورة ٢٦ ايلول عام ١٩٦٢ كانت نقطة تحول بارزة في تاريخ اليمن المعاصر ، نقلت البلاد من عهد العزلة الخانقة والقيود المتراكمة والعسف والتخلف الى عهد الانفتاح والتقدم .

اصدر النظام الجمهوري الجديد سلسلة من الوثائق الدستورية والقانونية والقرارات التي تعزز من المشاركة الجماهيرية في الشأن المحلي ، وكانت بحق تتسم بالجرأة في بلد نامي مثل اليمن الذي عانى من قيود ثقيلة في العهود السابقة ، وتتوجت تلك التوجهات بأصدار القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ وأجراء الانتخابات في عموم المحافظات عام ٢٠٠١، وانعقاد المؤتمر الاول للمجالس المحلية في عموم البلاد عام ٢٠٠٢ الذي يعد انتقالة مهمة في الحياة السياسية في اليمن ، الاان الظروف التي مرت بها البلاد في الحقب السابقة ، جعلت هذه التجربة اليافعة تسير ببطء ، غير ان الجهود الرسمية والشعبية تعمل سوية من اجل التغلب على الصعوبات، وهي تبشر بأن هذه التجربة قد شارفت على النجاح .

المصادر والهوامش

(١) للاطلاع على موقف الدولة العثمانية من الغزو البرتغالي للمياه العربية يراجع :
نايف محمد حسن الاحبابي ، الموقف العربي والاقليمي من الغزو البرتغالي للخليج العربي ١٥٠٧ ـ١٦٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨١ ؛ صالح اوزبران ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ١٥٣٤ ١٥٨١. ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصره.

(٢) عرض القائد البرتغالي (افونسوا لبوكيرك)Da A l buququne عام ١٥٠٤على ملك البرتغال خطة شاملة امتزجت فيها الاهداف الاقتصادية والدينية لضرب النفوذ الاسلامي في البحار الشرقية، وكسر احتكار العرب التجاري ، والسيطرة على منافذها المعروفة متمثلة بالبحر الاحمر والخليج العربي ، ومضائق مالقا وتحويلها الى راس الرجاء الصالح ، وفي عام ١٥٠٦ كلف البوكيرك نفسه لتنفيذ هذه الخطة.
للمزيد من التفاصيل يراجع :
محمد عبد العال احمد ، البحر الاحمر والمحاولات الاولى للسيطرة عليه ، نصوص مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمني بامخرمه كما سجلها في مخطوط قلادة النحل، القاهرة ١٩٨٠ ، ص٩٩؛ بانيكار .ك.م ، اسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز توفيق ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص٤١.
D. G .E.Hall , History of South East , London 1955 , P 180 – 5.

(٣) للتعرف على اسماء الائمة الزيديين المتعاقبين واخبارهم منذ ظهور الامامة الزيدية حتى حكم الامام يحيى بن حميد الدين (١٩٠٤. ١٩٤٨) يراجع :
محمد بن احمد عيسى العقيلي ، من تاريخ المخلاف السليماني ، مطابع الرياض،بلا؛ عبد الواسع بن يحيى الواسعي ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٩٢٧.

(٤) سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ١ـ اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ـ١٩٤٨، ط٤، القاهره ١٩٩٣ ، ص٢٩.٣٠ .

(٥) فاروق عثمان اباظة ، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ .١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٨٦، ص٨٦.٨٧.

(٦) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ،ط٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠،ص ٧٥. ٧٦ .

(٧) فاروق عثمان اباظة ، المصدر السابق ، ص٨٧ . ٨٨ .

(٨) ساطع الحصري ، المصدر السابق ، ص ٨٢ . ٨٣ .

(٩) فاروق عثمان اباظة ، المصدر السابق ، ص٩١ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٣.١٠٤.

(١١) كان الباشا يتولى السلطتين القضائية والتنفيذية ، ويدفع الخراج للحكومة المركزية في استنبول.

(١٢)فاروق عثمان اباظة ، المصدر السابق ، ص ١٠٩؛ سيار كوكب الجميل ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦ . ١٩١٦ ، جامعة الموصل ١٩٩١ ، ص٣٩٧ .

(١٣)فاروق عثمان اباظة ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

(١٤)احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية ، منشورات الامانة العامه للمجالس المحلية والتطوير التعاوني ، صنعاء ١٩٨٩ ،ص ٨٦.

(١٥)محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منذ بداية تاريخ اليمن القديم وحتى العصر الراهن ، اليمن المعاصر،ج٥ ،دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ١٩٨٦ ،ص٥٣ .

(١٦)فاروق عثمان اباظة ، المصدر السابق ،ص ٤٣٠ـ٤٣١؛ محمد يحيى الحداد، المصدر السابق ،ص ٥٣.

(١٧)كانت علاقة كل من الوالي العثماني محمود نديم بك والقومندان احمد توفيق قائد الفيلق العثماني في صنعاء بالامام يحيى طيبة. ولهذا حاولا ان يتيحا له فرصة دخول صنعاء وتسليمه مقاليد الحكم فيها ، وان يقيم في قصر غمدان ويمتلك كل مافيه من معدات ، فضلا عن الاسلحةوالمدافع والممتلكات الحربية العثمانية التي امر قائد الفيلق العثماني بتسليمها اليه ، وحاولا ان يبرزا شخصية الامام بما له من مظاهر السلطة والسيادة كوارث شرعي للحكم العثماني . انظر : فاروق عثمان اباظة ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الاحمر ١٨٣٩ . ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦،ص٦٥٨ .٦٥٩ ؛ جمعة عليوي فرحان الخفاجي ، العلاقات العراقية اليمانية ١٩٣٢ .١٩٦٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد ، كلية التربية الاولى ١٩٨٩ ،ص٨ .

(١٨) عبد الله عبد الكريم الجرافي ، المقتطف من تاريخ اليمن ، بيروت ١٩٨٧، ص٢٨٩ .

(١٩)تمثلت تلك المشكلات الداخلية في الاثار السلبية التي خلقتها الحرب العالمية الاولى على اليمن، اما الخارجية فهي الموقف العدائي ضد الامام من الانكليز في عدن، والادارسة في عسير ،للمزيد من التفاصيل يراجع : مجموعه من المؤلفين السوفييت ،تاريخ اليمن المعاصر، ترجمة محمد علي البحر، مطبعة اطلس، القاهرة ١٩٩٠، ص٨ وما بعدها .

(٢٠) احمد محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ ؛ جمعه عليوي فرحان الخفاجي، المصدر السابق ، ص٨ .

(٢١) خديجة احمد الهيمصي ، العلاقات اليمنية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،ص٤٣؛ عبد العزيز قايد المسعودي ، معالم تاريخ اليمن المعاصر ، القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية ١٩٠٥ .١٩٤٨ ،ط١، مكتبة السنحاني ،صنعاء ١٩٩٢، ص ١٥.

(٢٢) جمعه عليوي فرحان الخفاجي ، المصدر السابق ، ص ٨ .

(٢٣) مقتبس في: سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص٤٧٣ .٤٧٤ .

(٢٤) العزل: عبارة عن وحدة ادارية تتألف من عدد من القرى المتقاربة وتكون تابعة اداريا للناحية.

(٢٥)فقد كان ابناء الامام: (سيف الاسلام احمد اميرا لتعز) و(وسيف الاسلام عبد الله اميرا للحديدة) و(سيف الاسلام الحسن اميرا لاب) و(سيف الاسلام الحسين اميرا لصنعاء) وتسمية سيف الاسلام محصور بأبناء الامام. انظر: سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص٤٧٦ .

(٢٦)مأمور السلك هو المسؤول عن ايصال البرقيات والتعليمات للمناطق التي يوجد فيها جهاز لاسلكي .

(٢٧)احمد محمد الحربي ، المجالس المحلية والتطوير التعاوني .٢٥ عاما من العطاء التعاوني في ظل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . ١٩٨٧ ، مطابع صنعاء الحديثة، بلا،ص٥٤.٥٥.

(٢٨)امين الريحاني ، ملوك العرب ،ج١ ،دار الريحاني للطباعة والنشر ،ط٢، بيروت ١٩٥٤ ،ص١٥٩ .

(٢٩) نشرت جريدة الاهرام القاهرية الانذار الذي وجهته انكلترا الى الامام بالجلاء عن امارة الضالع قبل يوم ١٧تموز ١٩٢٨، والا فأنها ستعلن الحصار البحري على شواطىء اليمن ،وتضرب مدنها بالقنابل وتتخذ كل ماتراه مناسبا من الاعمال الحربية لحماية المناطق المشموله بحمايتها بجوار عدن ، وجاء هذا الانذا ر بعد مناقشة مجلس النواب الانكليزي مسألة العلاقات بين انكلترا واليمن بجلسته المنعقده في ٢ تموز ١٩٢٨. انظر : جريدة الاهرام القاهرية بتاريخ ٥ تموز٨ ١٩٢ .

(٣٠) فاروق عثمان اباظة، المصدر السابق ، ص٤٣٧ . ٤٣٨ .

(٣١)المصدر نفسه ، ص٤٨٠ .

(٣٢)ادجار اوبلانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الخالق محمد، مكتبة مدبولي ،ط٢ ، القاهرة ١٩٩٠ ،ص ٥٦ ؛ صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر دراسة تاريخية سياسية ، مكتبة الانكلو مصرية ، القاهرة ١٩٦٢ ،ص ٥٨٠.

(٣٣) عبد الوهاب ادم العقاب ، تطور العلاقات اليمنية السعودية ١٩٤٨ . ١٩٧٠، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٩.

(٣٤)جريدة المصور القاهرية بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٤ .

(٣٥)للاطلاع على نص الميثاق المقدس الذي وضعه الثوار وما رافق الثورة الدستورية لسنه ١٩٤٨ من احداث يراجع : عبد الله السلال واخرون ، ثورة اليمن الدستورية ، منشورات مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ١٩٨٥؛ احمد قائد الصائدي، الحركة الوطنية اليمنية . ثورة عام ١٩٤٨ ، منشورات مركز الدراسات اليمنية، صنعاء ١٩٨٣ .

(٣٦)عبد الله عبد الوهاب الشماحي ، اليمن الحضارة والانسان ، منشورات الدار الحديثة للطباعة والنشر،بلا ،ص ٢١٨ .

(٣٧)احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية ، ص ٩٥ .٩٦ .

(٣٨)احمد فخري ، اليمن ماضيها وحاضرها ، المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء ١٩٨٨، ص٢٠٦.٢٠٧ .

(٣٩)احمد محمد الحربي ، ٢٥ عاما من العطاء التعاوني ، ص ٥٥ .

(٤٠)وهي : (الدستور الدائم الاول لسنة ١٩٦٤) (الدستورين المؤقتين الاول والثاني لسنة ١٩٦٥) (الدستور المؤقت الثالث لسنة ١٩٦٧) (الدستور الدائم لسنة ١٩٧٠). للاطلاع على النصوص الدستورية المذكورة يراجع : المعهد القومي للادارة المحلية، وثائق الادارة المحلية ، صنعاء ١٩٨٢ .

(٤١)احمد محمد الحربي ، ٢٥ عاما من العطاء التعاوني ، ص ٥٦ .

(٤٢)محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، ص١٩٣ .

(٤٣)للاطلاع على القوانين والبيانات التي اصدرتها الحكومات اليمنية المتعاقبه بشأن الادارة المحلية يراجع : احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية، ص ١٠٩ . ١١٠ .

(٤٤)خالص الاشعب ، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٢ ، ص٢٩٨ ،

(٤٥)في عام ١٩٦٤ صدر اول قرار جمهوري بأنشاء وزارة شؤون الادارة المحلية وتحديد اختصاصاتها . انظر : احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية ، ص ١٠٩ .

(٤٦)خالص الاشعب ، المصدر السابق ،ص٣٠٠؛ وتم استحداث هذا المكتب بموجب القانون رقم٦٤ لسنة ١٩٧٦ . انظر : احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية ،ص ١٠٩.

(٤٧) الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الاحصاء العام لعام ١٩٧٦ ،صنعاء ١٩٧٧ ،ص٢١ .

(٤٨)خالص الاشعب ، المصدر السابق ،ص٣٠٢ .

(٤٩)للاطلاع على مهام تلك المجالس والهيئات والقوانين التي صدرت بموجبها يراجع : وثائق الموسم الثاني للانتخابات التعاونية ، المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام لهيئة التعاون الاهلي للتطوير التعاوني ، صنعاء ١٩٨١ ، ص ١٠ .١٥ ؛ وثائق الموسم الثالث للانتخابات التعاونية ، المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام لهيئة التعاون الاهلي والتطوير التعاوني، صنعاء ١٩٨٢ ،ص١١.١٧ .

(٥٠)عبد الله محمد المجاهد ، التعاون والتنمية في اليمن ،ج٢ ، مطبعة اطلس ، القاهرة ١٩٧٣ ،ص١٥ .

(٥١)حمود العودي، التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن ، دار الهنا للطباعة، ١٩٧٧ ، ص٧١ .

(٥٢)عبد الله محمد المجاهد ، المصدر السابق ،ص١٧.

(٥٣)الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ، مطابع وكالة الانباء اليمنية سبأ ، ط٢ ، صنعاء ٢٠٠١ ،ص د.

(٥٤)المصدر نفسه ، ص٢ .

(٥٥)بلغ عدد المحافظات في اليمن عشية اصدار القانون المذكور وانعقاد المؤتمر الاول للمجالس المحلية تسعة عشر محافظة يتبعها عدد من الوحدات الادارية. انظر: الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، وثائق المؤتمر الاول للمجاس المحلية ١٣ .١٦ مايو ٢٠٠٢ ، مطابع المفضل ، بلا ، ص٩ .١٠ .

(٥٦)الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، قانون السلطة المحلية ، ص٣ .٤.

(٥٧)للاطلاع على نصوص ماورد في هذا الباب يراجع: المصدر نفسه، ص٥ .١٧.

(٥٨)للاطلاع على نصوص مواد الباب الثالث يراجع: المصدر نفسه، ص١٩ .٣٣.

(٥٩)المصدر نفسه ، ص٣٦ .

(٦٠)اصدر رئيس الوزراء قرارا برقم٢٨٣ حدد بموجبه قيم الرسوم المحلية التي تعد الموارد الرئيسة للمجالس المحلية . للاطلاع على نص القرار يراجع: الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية ، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة، مطابع المفضل، صنعاء ٢٠٠١.

(٦١)الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية، قانون السلطة المحلية، ص ٤٤.٤٧.

(٦٢)المصدر نفسه ، ص ٤٧ .٤٨ .

(٦٣)المصدر نفسه ،ص ٤٩ .

(٦٤) المصدر نفسه ،ص ٥٠ .٥١ .

(٦٥)للاطلاع على نصوص ابواب اللائحة التنفيذية يراجع: المصدر نفسه، ص٥٧ .١٨٧ .

(٦٦)الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، وثائق وادبيات المؤتمر الاول للمجالس المحلية ، ص٥ .

(٦٧)ورد هذا التحديد في المادة الثانية من النظام الداخلي للمؤتمر السنوي للمجالس المحلية. للاطلاع على نص النظام الداخلي يراجع: المصدر نفسه، ص٣٠٤ .٣٢١.

(٦٨)المصدر نفسه ، ص ٢٩ .٣٠ .؛ وللاطلاع على اسماء المشاركين في المؤتمر وصفتهم يراجع : المصدر نفسه ، ص ٣١ . ٦٢.

(٦٩)للتعرف على اسماء رؤساء تلك اللجان واعضائها يراجع : الجمهورية اليمنية، وزارة الادارة المحلية ، وثائق وادبيات المؤتمر الاول ، ص١٢ .

(٧٠)المصدر نفسه ،ص١١.

(٧١)للاطلاع على نص البان الختامي يراجع : المصدر نفسه ، ص١٤١-١٤٧ .

(٧٢)محمود حسين الحضي ، رئيس لجنة الخدمات للمجلس المحلي لمديرية ميفعة عنس ، رساله بعث بها للباحث بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٤ .

(٧٣)عبد الله علي الجندلي ، عضو المجلس المحلي لمديرية ميفعة عنس ، رسالة بعث بها للباحث بتاريخ ٣٠-١-٢٠٠٤ .

(٧٤)زين الله عبد الله الاقمري ، رئيس لجنة التخطيط والتنمية في مديرية ميفعة عنس، رسالة بعث بها للباحث بتاريخ ١٨-٤-٢٠٠٤.

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق المنشورة :

١. الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ، مطابع وكالة الانباء اليمنية ، سبأ ، ط٢ ، صنعاء ٢٠٠١ .

٢. الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية والمشتركة على مستوى المحافظه ، مطابع المفضل ، صنعاء ٢٠٠١ .

٣ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، وثائق المؤتمر الاول للمجالس المحلية ١٣ .١٦ مايو ٢٠٠٢ ، مطابع المفضل ، بلا .

٤ــ الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الاحصاء العام لعام ١٩٧٦ ، صنعاء ١٩٧٧.

٥. المعهد القومي للادارة المحلية ، وثائق الادارة المحلية ، صنعاء ١٩٨٢.

٦. وثائق الموسم الثالث للانتخابات التعاونية ، المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام لهيئة التعاون الاهلي والتطوير التعاوني ، صنعاء ١٩٨٢ .

٧ـ وثائق الموسم الثاني للانتخابات التعاونية ،المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام لهيئة التعاون الاهلي للتطوير التعاوني ، صنعاء ١٩٨١ .

ثانيا : الكتب :

١ . احمد فخري ، اليمن ماضيها وحاضرها ، المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء ١٩٨٨.

٢ــ احمد قائد الصائدي ، الحركة الوطنية اليمنية . ثورة عام ١٩٤٨، منشورات مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ١٩٨٣ .

٣ـ احمد محمد الحربي ، المجالس المحلية والتطوير التعاوني . ٢٥ عاما من العطاء التعاوني في ظل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . ١٩٨٧ ، مطابع صنعاء الحديثة ، بلا .

٤. احمد محمد الحربي ، تنظيم الادارة المحلية والتنمية الذاتية ، منشورات الامانة العامة للمجالس المحلية والتطوير التعاوني ، صنعاء ١٩٨٩ .

٥. ادجار اوبلانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الخالق محمد، مكتبة مدبولي ،ط٢ ، القاهرة ,١٩٩٠

٦ـ امين الريحاني ، ملوك العرب ، ج١ ، دار الريحاني للطباعة والنشر، ط٢ ، بيروت ١٩٥٤.

٧. بانيكار ك. م.، اسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز توفيق، القاهرة ١٩٦٢ .

٨ـ حمود العودي ، التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن ، دار الهنا للطباعة ، ١٩٧٧ .

٩ـ خالص الاشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢ .

١٠. ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ،ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٠ .

١١. سيار كوكب الجميل ، تكوين العرب الحديث ، ١٥١٦ . ١٩١٦ ، جامعة الموصل ١٩٩١ .

١٢. سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨ ، ط٤ ، القاهرة ١٩٩٣ .

١٣. صالح اوزبران ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي١٥٣٤ -١٥٨١ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة .

١٤. صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر دراسة تاريخية سياسية، مكتبة الانكلو مصرية ، القاهرة ١٩٦٢ .

١٥ . عبد العزيز قايد المسعودي ، معالم تاريخ اليمن المعاصر ، القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية ١٩٠٥ . ١٩٤٨ ، ط١ ، مكتبة السنحاني، صنعاء ١٩٩٢.

١٦. عبد الله السلال واخرون ، ثورة اليمن الدستورية ، منشورات مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ,١٩٨٥

١٧. عبد الله عبد الكريم الجرافي ، المقتطف من تاريخ اليمن ، بيروت ١٩٨٧ .

١٨. عبد الله عبد الوهاب الشماحي ، اليمن الحضارة والانسان، منشورات الدار الحديثة للطباعة والنشر ، بلا .

١٩. عبد الله محمد المجاهد ، التعاون والتمنية في اليمن ، ج٢ ، مطبعة اطلس، القاهرة ١٩٧٣ .

٢٠. عبد الواسع بن يحيى الواسعي ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، المطبعة السلفية ، القاهرة.

٢١. عبد الوهاب ادم العقاب ، تطور العلاقات اليمنية السعودية ١٩٤٨- ١٩٧٠، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٨ .

٢٢ـ فاروق عثمان اباظة ، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ .١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٨٦ .

٢٣. مجموعة من المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر، ترجمة محمد علي البحر ، مطبعة اطلس ، القاهرة ١٩٩٠ .

٢٤. محمد بن احمد عيسى العقيلي ، من تاريخ المخلاف السليماني، مطابع الرياض، بلا.

٢٥. محمد عبد العال احمد ، البحر الاحمر والمحاولات الاولى للسيطرة عليه، نصوص مستخلصة من مشاهد المؤرخ اليمني بامخرمة كما سجلها في مخطوط قلادة النحل ، القاهرة ١٩٨٠.

٢٦. محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منذ بداية تاريخ اليمن القديم وحتى العصر الراهن ، اليمن المعاصر ،ج٥ ، دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ١٩٨٦ .

ثالثا : الرسائل الجامعية :

١ـ جمعة عليوي فرحان الخفاجي ، العلاقات العراقية اليمنية ١٩٣٢ـ ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية الاولى ١٩٨٩ .

٢. خديجة احمد الهيمصي ، العلاقات اليمنية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

٣ـ نايف محمد حسن الاحبابي ، الموقف العربي والاقليمي من الغزو البرتغالي للخليج العربي ١٥٠٧ .١٦٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد كلية الاداب ١٩٨٧.

رابعا : الدوريات :

١. جريدة الاهرام القاهرية بتاريخ ٥ تموز ١٩٢٨ .

٢. جريدة المصور القاهرية بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٤ .

خامسا : المقابلات :

١- زين الله عبد الله الاقمري ، رئيس لجنة التخطيط والتنمية في مديرية ميفعة عنس، رسالة بعث بها للباحث بتاريخ ١٨-٤-٢٠٠ .

٢- عبد الكريم الجرفي ، عضو المجلس المحلي بمحافظة ذمار، مقابلة أجريت معه بتاريخ ٢٨-٢-٢٠٠٤ .

٣- عبد الله علي الجندلي، عضو المجلس المحلي لمديرية ميفعة عنس، رساله بعث بها للباحث بتاريخ ٣٠-١-٢٠٠٤.

٤- محمود حسين الحضي، رئيس لجنة الخدمات للمجلس المحلي لمديرية ميفعة عنس، رسالة بعث بها للباحث بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٤.

سادسا : المصادر الاجنبية :

D. G .E .Hall, History of South East , London 1955 .